المعالجة القانونية لظاهرة البطالة

م.م عذراء كاطع حنون
جامعة واسط/ كلية القانون

Abstract

One of the problems that face society, both in the developed countries or developing ones, is the phenomenon of unemployment which is one of the most serious pests affecting young people nowadays. It is well known to all the importance of work of being a sacred duty. True enough, the problem of unemployment may go up or down in some cases, but they remain a malignant disease that should be eradicated because it is eating away at society without feeling it.

This is what we observe of the negative effects of the widespread of high unemployment in the country, if the unemployment rates are high, the criminal and terrorist acts spread such as murder, assault on others like theft and it also leads the unemployed to commit suicide.

The unemployment is a result of economic issues and the consequent economic crises and the best example is the recent global crisis and how it generated unemployment among workers, and technical reasons as a transition from an agricultural society to industrial one.

There are other reasons like the importing of the foreign laborer which competes with local workers and the reluctance of young people from engaging in certain jobs such as collecting waste because of the harsh view of the community to such kind of work.

Because of the seriousness of unemployment and its impact on the community ,it's is required to address scientific and quick treatment and to develop plans for the operation of the unemployed .It is the duty of everyone to fight unemployment and eradicate it by all possible means, not only the government because its implications are for everyone so we should spread the culture of work and create new opportunities for the unemployed to participate

in the investments sufficient to serve the national economy and the advancement of youth and crime reduction and work for the dominion of law through legislation, law have to be concerned with obligating the concerned ministries to give the unemployed financial assistance for the establishment of projects to ensure their living and support training centers of the Ministry of Labor and Social Affairs to get better results and reduce the size of unemployment for the sake of the public interest.

المقدمة.

لا جدل في أن البطالة واحدة من اخطر المشاكل التي يواجهها العراق لما يرافق ذلك من أثار اقتصادية وسياسية واجتماعية بين صفوف الشباب فالبطالة تسبب فقدان الفرص في الحصول على الدخل وخفض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر ، وتولد فيهم الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وعجزهم عن تحمل المسؤولية كما تعزز فيهم فكرة أن شبابهم سيمضي بالفقر والحاجة والحرمان ، فبعد بذل الشباب قصارى جهدهم لتحقيق حلمهم في إكمال الدراسة والحصول على الشهادة الجامعية لبناء مستقبل يزهر بالرفاهية والمعرفة أملاً في العمل لكنه يتفاجئ بان يجد نفسه قد اصطدم بالواقع الأليم الذي كان ينتظره ليضمه إلى جيش العاطلين المتسكعين في الطرقات والذين يبحثون عن عمل يعينهم لمحاربة مصاعب الحياة كما أن اغلبهم يلجأ إلى طرق غير مشروعة كالسرقة والنصب والاحتيال ومحاربة أنفسهم بتعاطي المخدرات والمسكرات أو اللجوء في بعض الأحيان إلى الانتحار للتخلص من الفراغ القاتل لطاقتهم الشبابية فأصبحت البطالة كوباء ينبغي مكافحته فهو ينتشر بصورة سريعة وبشكل واضح بسبب تضافر عوامل البطالة من قلة أو انعدام فرص العمل نتيجة للتقلبات الاقتصادية المتكررة وعدم التخطيط المدروس من قبل المعنيين لاستيعاب الخريجين من المدارس والجامعات .

لذا يجب الاهتمام بالعمل ونشر ثقافة العمل وعدم استصغار أي عمل كان وتوعية الشباب بأن العمل واجب ديني ووطني مقدس ، ووضع خطط علمية مدروسة من قبل المختصين لوضع حد لمشكلة البطالة ،وحماية العمال من خطرها الذي بات يستفحل صفوف العاملين ولا يقتصر على غير العاملين الذين لم تسنح لهم الفرص للعمل ولأهمية الموضوع ارتأينا أن نقسم بحثنا المتواضع إلى مبحثين يتناول المبحث الأول ماهية البطالة وأهمية العمل ، أما في المبحث الثاني نبين أنواع البطالة وأثارها وأسبابها .

ماهية البطالة وأهمية العمل

تعد البطالة من أهم قضايا المجتمع لما لها من أثار سلبية على أفراده وظهرت البطالة حينما تحول المجتمع من زراعي إلى صناعي فلم تكن البطالة معروفة في المجتمع الزراعي فمنذ أوائل الثلاثينات قرن العشرين أصاب العالم اختلال اقتصادي و انخفاض حركة البيع والشراء والإنتاج وحدوث الأزمة العالمية بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٣ ظهرت البطالة وارتفعت أعداد العاطلين وازدادت الأزمة شدة خلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٣ولم يتوصلوا خبراء الاقتصاد من حلول ناجحة للقضاء عليها وإنما أخذت بالزيادة سنة بعد أخرى حتى وصلت ذروتها في الأزمة العالمية الأخيرة التي خلقت جيش من العاطلين وهذا ما نلاحظه من احتلال مشكلة البطالة المكان البارز في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة كما تناولتها المنظمات الإنسانية والاتفاقيات الدولية بالدراسة والاهتمام .

المطلب الأول // تعريف البطالة

قبل أن نعرف البطالة لابد من بيان معنى العاملين وغير العاملين فبالنسبة إلى معنى العاملين فيشمل كل الأفراد الذين يمارسون العمل مقابل اجر أما معنى غير العاملين فيشمل كل الأفراد غير الموظفين الذين يبحثون بشكل نشط عن عمل أو ينتظرون العودة إلى العمل [١].

يقصد بالبَطالة والبِطالة لغةً التعطل فهو بطال [٢] وتعرف البطالة على أنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم انه راغب وقادر على القيام بالعمل[٣]، وعليه يمكن اعتبار العاطل هو كل فرد مستعد وجاهز ويبحث عن عمل بأي مهنة وبأي أجر كان.

كما وعرفت البطالة على أنها توقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج[٤] فهناك من يقول أن البطالة تضم كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ولكن لا يجد عمل مناسب له أي إن الأفراد مستعدون للعمل إلا انه غير موجود.وأشارت منظمة العمل الدولية بتعريفها العاطل عن العمل بأنه الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد لكنه لا يجده فالبطالة إذاً هي عدم امتهان الشخص لأي مهنة، لا يدخل في مفهومها الأطفال وكبار السن ولا العاجزين عن العمل وإنما الأفراد المستعدون للعمل والقادرين عليه.

المطلب الثاني // أهمية العمل

قبل أن نتطرق إلى أهمية العمل لابد لنا من أن نوضح فكرة العمل وما المقصود به حيث عرفت المادة السادسة من قانون العمل العراقي الملغى رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ العمل (هو كل ما يبذل من جهد إنساني فكري أو جسماني لقاء اجر) ، يتضح من التعريف أن العمل يتكون من عنصرين الأول أن يكون المجهود المبذول في العمل

إنساني ، إما العنصر الثاني يؤدي هذا الجهد إلى خلق منفعة أو إنتاج مقابل اجر ، أي هو كل نشاط يبذله الإنسان بإرادته لإشباع حاجاته المختلفة وتحقيق منفعة اقتصادية متمثلة بإنتاج سلعة أو خدمة معينة [٥].

كما عرف العمل على انه (كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء اجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي) [٦].

وللعمل أهمية كبيرة إذ لولاه لم نتمكن من استغلال الأرض ورؤوس الأموال فهو مصدر لرزق الإنسان ووسيلة لأعمار الأرض وقد اقر ديننا الإسلامي الحنيف على أهمية العمل بقوله تعالى في كتابه الكريم ((هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)) [٧]، لكي لا يبقى شخص عاطل ولا يصبح عالة على المجتمع فهو واجب شرعي على كل شخص قادر عليه وهذا ما أكده رسول الله ((**صلى الله عليه وآله**))

((طلب كسب الحلال فـــريضة)) .

فما دام العمل واجب على كل شخص قادر عليه وان ميزة كل إنسان في المجتمع تقاس بما يقدم من عمل صالح لذا يجب على الحكومة أن توفر فرص العمل لاستيعاب الطاقات المهدورة للشباب العاطلين عن العمل وتامين العيش الكريم لهم لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ،و هذا ما أشارت إليه المادة الرابعة من الاتفاقية العربية رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن مستويات العمل المعدلة بقولها(لكل مواطن قادر الحق في العمل المنتج الذي يمكنه من أن يكسب عيشه وأن يحيى حياة كريمة وعلى الدولة تهيئة فرص العمل .....نحو تحقيق ذلك الهدف.....).

وللإنسان الحق في اختيار عمله بشروط عادلة وأجور مناسبة وقد أكد رسول الله **(صلى الله عليه وآله)** بقوله ((أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)) ، كما وتعرضت الوثيقة العالمية لحقوق العمال وحرية العمل في مواد عديدة فأشارت على حق الإنسان في العمل وحرية اختيار عمله بشروط مرضية وحمايته من البطالة وحقه في اجر متساوي وعادل يؤمن له ولعائلته حياة كريمة وتأمين عيشه في حالات المرض والشيخوخة والبطالة [٨] ، وهذا ما أشار إليه قانون العمل العراقي رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ المعدل النافذ في المادة ٤ منه بتأكيده مسألة الأجر بقوله ((يكفل هذا القانون للعامل أن يحصل على اجر يكفي لسد احتياجاته الأساسية ويمكنه من إعالة أسرته ويتيح له الفرص للتمتع بثمار ما يتحقق من تقدم اقتصادي)).

المبحث الثاني

البطالة أنواعها وأسبابها وأثارها

يبقى ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية تحدياً كبيراً يواجه اقتصادها ، حيث سجلت أعلى مستوياتها في الدول العربية الأقل دخلاً، أو في الدول التي تأثر اقتصادها بحالة عدم الاستقرار، مثل: الصومال وفلسطين والعراق ،والبطالة مشكلة اقتصادية إنسانية ولا يكاد مجتمع يخلو من أثارها لذا ينبغي دراسة أنواعها وأسبابها وأهم الآثار المترتبة عليها وحسب التقسيم الآتي:-

المطلب الأول // أنواع البطالة

للبطالة أنواع متعددة ومختلفة تبعا لسبب نشوءها لذا يمكن تحديد أنواعها كما يلي :-

البطالة المقنعة:-

البطالة المقنعة أو كما يسميها البعض بـ(البطالة المستترة) :- هي حالة التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجوراً إلا أن عملهم دون مستوى الإنتاج فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج ، وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير[٩] ، فالحكومة تعمل على تشغيل الأفراد تشغيلاً كاملاً للحد من مشكلة البطالة ، كذلك تكثر البطالة المقنعة في الدول الاشتراكية التي تسعى إلى توفير فرص العمل لكل فرد قادر عليه أما عن أسباب حدوث البطالة المقنعة فهي سوء توزيع العمل والموارد وبالتالي يتناقص النشاط الاقتصادي والذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية مما يضطر بالعمال من أصحاب المهارات إلى الاشتغال في الأعمال البسيطة [١٠]

١- **البطالة الموسمية:-**

تظهر هذه البطالة في موسم معين من السنة وتختفي في موسم أخر من نفس السنة وهذا ما نلاحظه على عمال الزراعة والبناء بينما يزداد الطلب على الأيدي العاملة في موسم الإنتاج وينخفض الطلب عند انتهاء الإنتاج.

٢- **البطالة الدورية:-**

تحدث هذه البطالة نتيجة للدورة الاقتصادية فعند انتقال الاقتصاد من مرحلة الانتعاش والازدهار إلى مرحلة الركود والكساد فأن أجزاء من الطاقة الإنتاجية تتعطل ويتم الاستغناء عن بعض العمال ، أو قد يتوقف المشروع عن العمل بصورة نهائية مما يضطر بالعمال أن يبحثوا عن عمل جديد ، لذلك يطلق البعض على هذا النوع من البطالة اسم (البطالة العابرة) ،حيث أنها تحصل في بلاد الرأسمالية التي تتبع نظام الاقتصاد الحر والتي تمر عادة بأزمات دورية غير منظمة [١١] .

٣- **البطالة الاحتكاكية :-**

ينشأ هذا النوع من البطالة عن ترك بعض العمال لأعمالهم وانتقالهم من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى بهدف البحث عن عمل أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل أو بسبب التطورات التكنولوجية لوسائل الإنتاج [١٢] .

يظهر هذا النوع من البطالة في أسواق العمل دائمة الحركة فحتى لو كان حجم القوة العاملة ثابتاً فسيكون في كل فترة من الزمن هناك بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل بحثاً عن عملٍ جديد وهم من خريجي المدارس والجامعات فهؤلاء يحتاجون إلى بعض الوقت ليتمكنوا من الحصول على فرص عمل مناسبة [١٣].

٤- **البطالة الهيكلية:-**

تُعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات حاصلة في هيكل الاقتصاد الوطني فهي كفكرة قريبة من البطالة الاحتكاكية إلا أن

الأخيرة بطالة مؤقتة أما البطالة الهيكلية فهي طويلة الأجل نسبياً ، حيث نجد شريحة من الموظفين أن إمكانياتهم مؤهلاتهم أصبحت غير مطلوبة بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل فيعملون على إعادة تأهيلهم والتأقلم مع التطورات الجديدة ليواكبوا التطور وهذا يحتاج إلى وقت طويل [١٤] ، وهذا التطور يؤدي إلى زيادة الطلب في بعض الصناعات وزيادة العرض في صناعات أخرى فيؤدي إلى اختلال السوق مثال ذلك تحول المجتمع من زراعي إلى مجتمع صناعي يحتاج لوقت طويل لتأهيل وإعادة تأهيل العمال لمواكبة تطور الهيكل الاقتصادي للدولة ، كما إن المجتمع الذي يخرج أعداد كبيرة من المتعلمين في تخصصات غير مطلوبة وهو بحاجة إلى تخصصات أخرى كاستخدام الحاسوب الآلي أنما يفاقم من مشكلة البطالة الهيكلية لذا سوف يحتاج الشخص إلى وقت ليس بقليل حتى يتمكن من الحصول على المؤهل الجديد [١٥] .

٥- البطالة الفنية:-

تنشأ هذه البطالة من التحسينات الفنية التي تطرأ على الصناعة مثل ظهور الآلات الأوتوماتيكية في الإنتاج وحلولها محل العمل اليدوي لان هذه الآلات يقوم بتشغيلها اقل عدد من العمال فهذا التطور يفضي إلى انتشار البطالة ما بين العمال ، وان هذا التطور ليس مقصوراً على الصناعة فقط بل يشمل الزراعة أيضاً إذ ما استخدمت الآلات الحديثة في الإنتاج الزراعي [١٦] .

وينبغي الملاحظة بأنه ليس من الضروري أن يؤدي التقدم التكنولوجي إلى البطالة الفنية بل قد يحصل العكس إذ إن استخدام المكائن الحديثة في بعض الصناعات يزيد من الطلب على منتجاتها بحيث تضطر إلى استخدام عدد اكبر من العمال مع الزمن ودليل ذلك أن عدد المستخدمين في الوقت الحاضر في الدول الصناعية المتطورة يفوق عددهم ما قبل الثورة العلمية التكنيكية [١٧] .

٦- البطالة الجامدة:-

تمثل هذه البطالة العاطلين الدائمين الذين لا يسعون وراء العمل رغم أنهم قادرون عليه ويمثل هؤلاء الأغنياء الذين يعتمدون بشكل أساسي على فائض أموالهم وإيرادات عقاراتهم وكذلك فان مفهوم العاطلين الدائمين ينطبق على المتسولين والمتسكعين في الشوارع [١٨].

٧- البطالة السلوكية:-

هي البطالة الناجمة عن عزوف الشباب الباحثين عن العمل من الاستفادة من فرص العمل المتاحة والبحث عن عمل أفضل والعمل في القطاع العام، وهذا النوع من البطالة ينجم عن أسباب شخصية أو اجتماعية أو جغرافية[١٩] كأحجام الشباب عن العمل في تنظيف الشوارع خوفاً من نظرة المجتمع ورغبتهم بالانخراط بأعمال أكثر رقياً.

٨- البطالة المستوردة:-

ظهرت هذه البطالة كنتيجة طبيعية للبطالة السلوكية فامتناع الشباب عن العمل في وظائف دنيا فسح المجال أمام العاطلين عن العمل في بلادهم إلى السفر إلى بلاد أخرى مما جعلهم يزاحمون أبناء الوطن لقبولهم أجوراً تقل بكثير عما يقبله العامل الوطني.

المطلب الثاني // أسباب البطالة

إن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى آخر كما إنها تختلف داخل المجتمع نفسه باختلاف الوقت فتحدث البطالة نتيجة لأسباب عديدة منها:-

١- عدم رغبة الشباب بالعمل :- كثيراً ما نجد في اغلب المجتمعات ميول الشباب نحو التسلية وترك العمل رغم حاجتهم للعمل وهذا هو اخطر أسباب البطالة ، فهو يترك العمل إما لعدم قناعته واستصغاره للعمل ، أو أن نظرة المجتمع لا تحبذه، ومن هذه الأعمال تنظيف الشوارع ورفع النفايات وموظفي الخدمة في المستشفيات والدوائر الحكومية ، وهذه الأسباب ناتجة عن غياب الوعي الديني والثقافي للعمل .

٢- كثرة الأيادي العاملة وقلة فرص العمل :- تشهد غلب الدول زيادة معدلات النمو وهذه الزيادة ينبغي أن تواجهها نمو في القطاع الاقتصادي لان هؤلاء الشباب وخصوصا من خريجي المدارس والجامعات سوف يواجهون مشكلة البطالة إذا ظل الاقتصاد الوطني على حاله.

٣- اعتماد الاستيراد غير المنظم :- يعمل الاستيراد غير المنظم والمدروس على تدمير الاقتصاد المحلي لكل دولة وذلك لفسحه المجال أمام العملة الأجنبية بالهجرة نحو الخارج وتشجيع الإنتاج الأجنبي على حساب الإنتاج المحلي والذي بدوره سوف يضعف ويضمحل شيئاً فشيئاً مما يدفع بأصحاب العمل إلى تقليص الإنتاج أو إغلاق المشاريع المحلية خصوصا أن العراق قد أوقف العمل بقانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ بموجب قرار الحاكم المدني للعراق رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٤ مما أدى إلى استباحة السوق العراقي بالبضائع الروتينية وتوقف القطاع الصناعي الخاص حيث بلغت صادرات العراق لعام ٢٠٠٧ مليار ونص مليار دولار بينما كانت مجموع استيراداته ٢٤ مليار دولار لم تؤخذ أي تعريفة كمركية لها[٢٠]، وان هذا الاستيراد لا يقتصر على الصناعة والزراعة بل يشمل كافة القطاعات كاستيراد الأيدي العاملة الأجنبية رغم توفر أيادي عاملة محلية ، وهذا يعمل بدوره على زيادة معدلات البطالة، فلو أن العراق اخذ بالتعريفة الكمركية وصرفت أموالها في مشروع خدمي أو استثماري لكان أفضل للمواطنين .

٤- تردي الوضع الأمني :- إن عدم وجود الأمان في المجتمع يدفع بأصحاب العمل إلى إغلاق مشاريعهم خوفاً من تعرضهم للأضرار ، فالدول التي تكثر فيها الحروب تكثر فيها البطالة وهذا ما نلاحظه في العراق حيث أن سوء الأوضاع الأمنية في البلاد تدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار في الخارج وذلك

لخوفهم على حياتهم وحياة أسرهم وحرصهم على أموالهم من الضياع ، إضافة إلى ما يولده حظر التجول من قلة المشترين وبالنتيجة يؤثر على الإنتاج مما يدفعهم إلى الاستثمار في الخارج.

٥- رغبة الشباب بالعمل لدى الحكومة :- إن اغلب الشباب يفضلون العمل لدى الحكومة على حساب العمل لدى الجهات الأخرى وذلك بحجة الضمان الذي توفره الحكومة فهو يفضل العمل لدى الحكومة حتى لو كانت تلك الجهات تقدم له اجر أكثر مما تقدمه الحكومة .

٦- الركود الاقتصادي:- يعمل الركود الاقتصادي على زيادة معدلات البطالة لأن التضخم يدفع بالمُنتِج إلى تقليل الإنتاج وتقليص عدد العمال الذين يعملون لديه لمواجهة الركود الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة.

٧- تقسيم العمل :- إن الأخذ بمبدأ تقسيم العمل يؤدي وبشكل كبير إلى تعرض العاملين للبطالة لان العامل قد تعود على انجاز عمل محدد قيد حريته من التنقل إلى إعمال أخرى للتعرف عليها وإتقانها مما يعرضه إلى البطالة في حال توقف المنشأة عن العمل [٢١].

٨- زيادة ساعات العمل وقلة الأجور:- إن زيادة ساعات العمل وقلة الأجور المدفوعة للعامل يدفع بالعمال إلى ترك العمل لان أجره لا يتناسب مع الجهد الذي يبذله فيضطر لترك العمل.

المطلب الثالث // أثار البطالة

البطالة ظاهرة غير مرغوب بها في المجتمع فهي تولد في المجتمع أثار عديدة لا تقتصر على جانب معين ومن أبرز أثارها:-

١- الآثار الاقتصادية:-

من الآثار السلبية للبطالة من الناحية الاقتصادية هو هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل ، لان البطالة تدفعهم إلى تقليص حجم الإنتاج ثم الاستغناء عن عدد من العمال وهكذا كلما زادت البطالة عمد المنتجون إلى تسريح العمال لهذا ينتقل الوضع الاقتصادي من سيء إلى أسوء [٢٢] ، وحصول تدهور في الاقتصاد الوطني الذي يؤثر على الدولة ككل لان البطالة تزيد من الركود الاقتصادي أي ركود في الإنتاج و الاستثمار.

كما ينتج عن البطالة تراجع وتناقص الخبرات لدى الإفراد العاطلين بل تؤدي إلى ضعف إنتاجية الفرد إن حصل على وظيفة بعد تعطل دام فترات طويلة [٢٣] .

٢- الآثار السياسية:-

إن واجب الحكومة توفير العيش الرغيد لأبنائها فكلما وفرت الحكومة الخدمات وفرص العمل لشعبها ازداد تمسك الشعب بالحكومة ، أما إذا حصل العكس فعدم توفير الخدمات وعدم فتح فرص عمل للعاطلين وامتناع الحكومة عن مد يد العون

والمساعدة يولد في نفوسهم نوع من الضجر والكره تجاه الحكومة والذي يؤدي إلى ضعف علاقة الشعب بها وتقويتها مع المعارضين الذين يستغلون تراجع العلاقة وسخط الشعب على الحكومة لخدمة مصالحهم ونشر أفكارهم السياسية المعارضة واستغلال الفرص للإطاحة بالحكومة والتي تنتج عنها ثورة الجياع التي غالباً ما تنتهي بالانقلاب .

٣- الآثار الاجتماعية:-

تؤثر البطالة على أفراد المجتمع تأثيراً كبيراً وتحوله من مجتمع متحضر إلى مجتمع فوضوي يسيطر عليه الخوف والرعب في نفوس الناس فضلا عن انتشار الجرائم ، حيث أن البطالة تتأثر تأثيراً طردياً مع الجريمة وبالتالي فقدان الأمان الاجتماعي ، كما أن العاطلين عن العمل يشعرون بالفشل والعجز وعدم الكفاءة نتيجة لافتقارهم للأموال وعدم قدرتهم على سد حاجاتهم ، ناهيك عن أن العاطل يصاب بالبؤس والأمراض النفسية مما يدفعه إلى سلوك طرق غير مشروعة لمواجهة صعوبات الحياة كاللجوء إلى السرقة وتعاطي المخدرات وشرب الخمور كما وتؤدي البطالة إلى اليأس والانتحار لان الفرد العاطل يشعر بالملل والقلق وعدم الاستقرار ويصبح عالة على المجتمع كذلك تؤدي البطالة إلى التفكك الأسري أما عن طريق الطلاق لأنه غير قادر على معيشة عياله أو عن طريق التسول في الشوارع له ولأفراد أسرته والتي تدفع الشباب إلى قبول الانخراط في صفوف المجرمين للقيام بأعمال إرهابية مقابل أجور قليلة جداً كما أن البطالة تقلل فرص الشباب بالزواج رغم رغبتهم بالزواج وعزمهم على تكوين اسر وهذا يدفع الشباب إلى فعل الزنا والمحرمات الأخرى أو انه يتزوج ولكن يعيش حياة قلقة غير مستقرة له ولأسرته فكيف تكون حياة شخص لا مال له ولا مصدر رزق يعينه على مصاعب الحياة فالبطالة تعد المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر والعامل الرئيسي في ازدياد أعداد الفقراء وكل هذه النتائج تؤدي إلى تهديم المجتمع وتدميره.

كما ومن الآثار الاجتماعية للبطالة هجرة الكفاءات العلمية العراقية والعربية للدول الغربية التي تقدم لهم كافة المغريات وسبل الرعاية وهذه الهجرة تعمل على بقاء العراق محروماً من إبداعات أبناءه.

المطلب الرابع // معالجة مشكلة البطالة

تختلف طرق معالجة البطالة باختلاف الأزمنة والمجتمعات واختلاف نوع البطالة فكما هو معروف للبطالة أنواع مختلفة فالمعالجة أيضا تكون مختلفة وكذلك فان السياسات المتبعة في علاج البطالة قد يصلح في مجتمع ولا يصلح في مجتمع أخر ولكن هناك إجراءات معينة للحد من مشكلة البطالة وخصوصاً في العراق ومن أهمها :-

١- إشاعة الأمن والأمان في البلاد :- فمعروف للجميع أن تردي الأوضاع الأمنية في العراق أحدثت أضرارا كبيرة على الاقتصاد الوطني حيث أن من نتائج الحروب والعمليات الإرهابية توقف كثير من المشاريع الصناعية وتفاقم حجم البطالة

وحسب التقرير الصادر عن وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أشار إلى أن مجموع الصناعات الصغيرة قد انخفضت من ٦٩٠٩٠ مشروع لعام ٢٠٠١ إلى ١٧٩٢٩ مشروع لعام ٢٠٠٣ .

٢- تشجيع الاستثمارات :- إن الدول التي يكثر فيها الاستثمار تقل فيها نسب البطالة لأنه يعمل على تشغيل القوى العاملة والعراق تقل فيه الاستثمارات رغم توفر عناصر الاستثمار من رؤوس الأموال و الأيادي العاملة ،.....الخ ، لذا ينبغي توفير بيئة وفرص استثمارية ناجحة لبناء مشاريع ضخمة وتقليل حجم البطالة, ويجب تفعيل قانون الاستثمار وتشجيع الهيئات الاستثمارية في عموم المحافظات العراقية وتفعيل دورها .

٣- الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي :- ينبغي على الحكومة العراقية أن تدعم القطاع الزراعي بالآلات الزراعية الحديثة وتهيئة الأساليب المتطورة وتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع المحلية وان تسعى جاهدة لتقليل من الاستيراد بكافة أنواعه فنتيجة الاستيراد غير المنظم أهملت الزراعة وهجر الفلاحين أراضيهم وكذلك بالنسبة إلى الصناعة فقد أغلقت الكثير من المصانع لان البضائع المستوردة اقل سعرا وتكلفة من المنتج المحلي مما دفع بالمستهلك إلى شراء البضائع المستوردة بدلاً من المحلية وهذا العامل زاد من البطالة رغم إمكانية العراق الزراعية والصناعية فالحل إذاً يكمن بتفعيل قانون التعريفة الكمركية للحد من سياسة إغراق السوق بالبضائع دون أي ضوابط وبالمقابل دعم الإنتاج المحلي.

٤- الدعم المالي الكافي للمشاريع الصغيرة :- ينبغي على الحكومة تسهيل الدعم المالي بكافة أشكاله من المنح والقروض لتشجيع المشاريع الصغيرة لان هذا العمل يدفع بدوره العاطلين على استغلال المال لخدمة مصالحهم وبالتالي تقليل نسبة البطالة ، وهذا ما أخذت به وزارة العمل الشؤون الاجتماعية العراقية من تبني برنامج القروض الصغرى لاستيعاب اكبر شريحة من العاطلين حيث وفرت الوزارة ٢٥٠٢٧٠ فرصة عمل في بغداد والمحافظات للمدة الواقعة بين ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٩بحسب مصادرها إلا أن نشاطها قليل بالمقارنة مع حجم البطالة.

٥- نشر الوعي السياسي والاجتماعي للقضاء على الفتن والحروب والصراعات الداخلية التي تعمل على وضع الشعب تحت وطأة البطالة و تستهلك الثروة المحلية لصالح المحتل ،ويتم ذلك بعقد ندوات ومؤتمرات تثقيفية لتأصيل روح المواطنة وتوعية الجماهير بضرورة محاربة الفتن لان ما أحدثته الفتن الطائفية في العراق من أثار وارتفاع معدلات البطالة خير دليل .

٦- تفعيل دور مكاتب العمل:- حيث تعمل على توفير العمل للعاطلين،وفي الحقيقة أن هذه المكاتب لا تعمل على خلق فرص عمل للعاطلين وإنما هي وسيلة للتقريب بين العمال الذين لا عمل لهم والإعمال التي بدون عمال فهي تقوم بمهمة الاستقصاء عن مكان العمل وتبعث بالعمال العاطلين إلى الأماكن المفتقرة لهم [٢٤] .

٧- تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلاد والعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي للقطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يتناسب زيادة عدد السكان ومنع اشتغال العمال خارج أوقات العمل[٢٥].

٨- الحد من العمالة الأجنبية :-ينبغي على السلطة التشريعية أن تصدر قانون يحد من العمالة الأجنبية المستوردة لما لها من تأثير على العمالة المحلية كما ينبغي عليها أن ترفع أجور العمال وتهيئة ظروف العمل بسن تشريعات فورية تتلاءم وضرورات الحياة.

٩- تدريب وتأهيل الباحثين عن العمل في كافة المجالات لتسهيل قبولهم في المؤسسات المختلفة، وهذا ما عملت به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية بفتح مراكز التشغيل والتدريب المهني بغية تدريب الأيدي العاملة في الاختصاصات المطلوبة لتنفيذ المشاريع.

١٠- منع هجرة الكفاءات العلمية:-من اخطر الأساليب التي تستخدمها الدول الغربية لإبقاء الوطن العربي دون تقدم فسح المجال أمام المبدعين العرب وتوفير سبل الحياة السعيدة للاستفادة من علومهم خدمة لمصالحهم ،كما إن من أسباب هجرة الكفاءات عدم الاهتمام ببحوثهم ومشاريعهم العلمية وعدم توفير مراكز علمية لزيادة علومهم وتطويرها على العكس من الدول الغربية التي توفر لهم البيئة المناسبة لتطوير والإبداع،فينبغي على الحكومة أن تشرع قانون يخدم أصحاب الكفاءات وذلك بتقديم منح مالية لإكمال بحوثهم وتوفير الأمن والحماية والاستفادة من دراساتهم بوضعها موضع التطبيق العملي .....الخ.

١١- تفعيل دور نقابات العمال باعتبارها أحد أهم منظمات المجتمع المدني، وهي المعبر عن حقوق العاملين ومصالحهم، وهي أيضا المسؤولة عن حماية هذه الحقوق، مع دعم دورها وتطويره لتكريس ثقافة عمل جديدة تحترم العمل وتعزز الإنتاجية[٢٦].

الخاتمة

إن قوة العمل أصبحت تعاني من مشاكل مثل نقص الخبرات والكفاءات العلمية وغياب الدعم المالي والفني لأصحاب المشاريع الصغيرة فضلاً عن اثر الركود الاقتصادي على واقع العمل في العراق وقوة الأسواق العالمية بالمقارنة مع ضعف الأسواق العراقية وإتباع سياسة إغراق السوق بالبضائع والخدمات الأجنبية واعتماد العراق على استيراد القوى العاملة الأجنبية كل هذه العوامل عملت على جعل العراق على طاولة البطالة وبالنتيجة ارتفاع مستويات الفقر والفقراء والمتسولين .
وقضية معالجة البطالة من القضايا الشائكة والصعبة لارتباطها بالسياسات الحكومية لذا يجب توسيع القطاع الإنتاجي لاستقطاب اكبر شريحة ممكنة من العاملين وبناء اقتصاد عراقي متنوع وناضج وتأهيل القطاع النفطي بما يتلاءم وواقع العراق وتخفيف الاعتماد على الثروة النفطية لكثرة تعرضها للتقلبات بسبب تذبذب الأسعار النفطية العالمية.
كما أن لهجرة رؤوس الأموال إلى خارج البلد بسبب سوء الأوضاع الأمنية وعدم استقرار السوق زاد من إغلاق المشاريع الصناعية وتأكل وحداتها بسبب هجرها وعدم إجراء الصيانة اللازمة لها مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تناولناها في بحثنا هذا توصلنا إلى بعض المقترحات وهي على النحو الأتي:-

١- الاهتمام بالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات وتشجيع الصناعات المحلية وتطويرهم بما يضمن تقدم البلد والنهوض بأبنائه بسد نقص الخدمات وبتوفير فرص عمل للعاطلين، فكلما اعتمد السوق العراقي على المنتوج المحلي كلما زاد الطلب عليه وبالتالي يزداد الطلب على الأيدي العاملة.

٢- تقوية الصلة بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي لتدريب وتأهيل الشباب المتخرجين بما يتلاءم والاختصاصات المطلوبة ، ويتم ذلك بالتنسيق بين مكتب التدريب والتشغيل في وزارة العمل الذي يقوم بفتح دورات تدريبية لأعداد المتخرجين وتأهيلهم لسد الوظائف الشاغرة من اختصاصات المطلوبة في الدولة.

٣- تفعيل قانون الاستثمار وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والشركات الكبرى داخل العراق، فالمعروف للجميع أن الاستثمار يشغل اكبر عدد من العمال والعراق يفتقد للاستثمار رغم حاجته له ولأثاره من تشغيل الأيدي العاملة التي لا عمل لها وتنمية الاقتصاد الوطني أسوة ببقية الدول.

٤- تقوية شبكة الحماية الاجتماعية ورفع رواتب المشمولين بها بما يضمن سد احتياجاتهم الضرورية والأساسية.

٥-تنشيط دور القطاع الخاص وتحسين كفأته لتشغيل اكبر عدد من الشباب لان التوظيف في الدولة وصل لحد لا يمكن استيعاب الطاقات المتخرجة.

٦- تفعيل قانون العمل العراقي النافذ بخصوص منح إجازة عمل للعامل الأجنبي والتعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (١٨)لسنة ١٩٨٧المعدلة حيث قضت في المادة التاسعة بإلغاء إجازة العامل الأجنبي بحالات معينة منها إذا أصبح وجوده بالعراق مضر بالمصلحة العامة.

الهوامش

١-أ.د طالب محمد عوض ، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ٢٠٠١ ، بلا ناشر ، ص ١٥٥ .
٢-أبن منظور،لسان العرب،المجلد الأول،دار الحديث ،القاهرة،٢٠٠٣،ص٤٤٤
٣-د. مجيد علي حسين ، د. عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي , الطبعة الأولى ٢٠٠٤، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص ٣٢٧ .
٤-د. عبد الحليم كراجة ,مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الثانية، ٢٠٠١ ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ،ص ١٤٠.
٥-د. محمود الوادي وآخرون ، أساس في علم الاقتصاد ،٢٠٠٧ ، دار اليازوري العلمية ، الأردن ,ص ٤١ .
٦-المادة الثانية من قانون العمل الأردني وتعديلاته رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ .
٧-سورة الملك ،اية١٥
٨-د.غازي حسن صباريني ، الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص ١٦٧.
٩-د. خالد واصف الوزني ، د. احمد حسين الرفاعي ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة العاشرة ،٢٠٠٩ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص ٢٧٠.
١٠-د.محمد طاقة وآخرون ، أساسيات علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٨ ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص٣١٠ .
١١-د. طاهر فاضل البياتي ، د خالد توفيق الشمري , مدخل إلى علم الاقتصاد , الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ,ص ٣٠٢ .٠
١٢-د . عبد الحليم كراجة , المصدر السابق ، ص ١٤٢ .
١٣-د.مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٧، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص ١٨٨،
١٤-د. عبد الحليم كراجة ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ .
١٥-د.خالد واصف الوزني ، د. احمد حسين الرفاعي ، المصدر السابق ،ص ٢٦٩ .
١٦-د. محمد طاقة واخرون ، المصدر السابق ، ص ٣١٢ و ٣١٣ .
١٧-د. طاهر فاضل البياتي ، د.خالد توفيق الشمري , المصدر السابق ,ص ٣٠٢ و ٣٠٣ .
١٨-د. محمد حربي موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٦ ، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن ، ص١٤٧ .
١٩-د.مجيد علي حسين ، د. عفاف عبد الجبار سعيد ، المصدر السابق ،ص ٣٣١ .
٢٠-مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العدد ٥٨ ، المجلد ١٦ ، حزيران ٢٠١٠ ،ص ٩٥.
٢١-د. محمود الوادي وآخرون ، المصدر السابق ، ص٤٦ .
٢٢-د. محمد طاقة وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٣١٩ .
٢٣-د.طاهر فاضل البياتي ، د.خالد توفيق الشمري ن المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .
٢٤-د.محمد طاقة وآخرون،المصدر السابق،ص٣٢٢
٢٥-د.محمد حربي موسى،المصدر السابق،ص١٤٧
٢٦-التقرير العربي الثاني ،التشغيل والبطالة في الدول العربية،الصادر عن منظمة العمل العربي،٢٠١٠،ص٣٣٣،المنشور على الموقع الالكتروني www.alolabor.org .

المصادر

اولاً - القرآن الكريم.
ثانياً- الكتب
١- أبن منظور،لسان العرب،المجلد الأول،دار الحديث ،القاهرة،.٢٠٠٣
٢- د. خالد واصف الوزني ، د. احمد حسين الرفاعي ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة العاشرة ،٢٠٠٩ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن .
٣-أ.د طالب محمد عوض ، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ٢٠٠١ ، بلا ناشر.
٤-د. طاهر فاضل البياتي ، د خالد توفيق الشمري , مدخل إلى علم الاقتصاد , الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ٠
٥-د. عبد الحليم كراجة ,مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الثانية، ٢٠٠١ ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن .
٦-د.غازي حسن صباريني ، الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن .
٧-د. محمد حربي موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٦ ، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن .
٨-د.محمد طاقة وآخرون ، أساسيات علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٨ ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن .
٩-د. محمود الوادي وآخرون ، أساس في علم الاقتصاد ،٢٠٠٧ ، دار اليازوري العلمية ، الأردن .
١٠-د. مجيد علي حسين ، د. عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي , الطبعة الأولى ٢٠٠٤، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن .
١١-د.مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٧، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن.
ثالثاً- القوانين والمجلات
١- قانون العمل العراقي رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ الملغي .
٢- قانون العمل العراقي رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ النافذ .
٣- قانون العمل الأردني وتعديلاته رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ .
٤- الاتفاقية العربية رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ المعدلة الخاصة بمستويات العمل.
٥-مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العدد ٥٨ ، المجلد ١٦ ، حزيران ٢٠١٠ .
٦-التقرير العربي الثاني ،التشغيل والبطالة في الدول العربية،الصادر عن منظمة العمل العربي،٢٠١٠،ص٣٣٣،المنشور على الموقع الالكتروني www.alolabor.org .